لمْ يكتَفِ الدرسُ النَّحوي بتنَاوُل التّنوين من جهة تحديدِ أنْواعِه ، وتبْيِّين وظيفة كلِّ نوعٍ في الاسم وهو بمعزلٍ عن سياق التركيب النّحوي، بل تجاوز ذلك، بأن جعلَه جُزءًا من بِناء التركِيب نفسه، وهذا ما سنُحاوِل أن نرصِدَه في هذا الفصل من خلال عرضٍ لبعض الأبواب النحوية وخاصة الألفاظ التي تعملُ عملَ الفعل والتي للتّنوين بها علاقة، بل أنّه يجب أن يكون أحدَ شروطِها، لكي تعملَ وتؤَثِّر في معمُولاتها، من بينها ما سنعرضه بشيءٍ من التحليل.

المبحث الأول:التنوين والدلالة الزمنية

المطلب الأول –المصدر المنوّن

يعملُ المصدر عملَ الفعل في موْضِعين أحدهما: أن يكوُن نائبًا منابه، نحو: (ضرباً زيدًا) ف(زيداً) منصوب ب(ضرباً) على الأصّح؛ على حدِّ وصف ابن عقيل لنيابته منابَ (أضربْ)، وفيهِ ضمير مستتر مرفوع به[1]، وقيل: إنّه نُصِب بالفعل المحذوف المقدّر نفسه أعْنِي: (أضربْ). فعلى المذهب الأول قام (ضربًا) مقام (أضرب) في الدّلالة على معناه وفي عملِه، وعلى المذهب الثاني ناب عنه في الدّلالة على المعنى دون العمل [2].

وكان الدكتور– تمّام حسان– صريحًا في بيان دلالة التنوين في المثال السابق :(ضرباً زيداً)، إذْ ربطَ معناه بما دلَّ عليه التَّنوين اللاحقُ لاسم الفعل في نحو: (صهٍ) فالمعنى في نحو: (ضرباً زيداً)، فضربًا؛ أي نوعٌ من الضرب [3].

[1]– ينظر:المرجع السابق، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص564.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص93.

[3]– ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الكتب، ط4، 1425هـ–2004م، ص93.

والموضع الآخر الذي يُتيح للمصدر أن يعمل هو: أن يكون مقدّرًا ب (أن والفعل) أو بـ (ما والفعل)على وفق تفصيلٍ ذكره النُّحاة.

فالمصدر يعملُ في ثلاثة أحوال أو إذا كان متوفرًا فيه شرطٌ من الشروط الثلاثة الآتية:

* مُضافًا *مقترِنًا بأل * مجرّدًا عن الإضافة و(أل) ؛وهو المنوّن [1]

ومن أمثلة عمل المصدر منونًا، ما نجده في الرُّبع الأخير من القرآن الكريم، وبالضبط في الآية الكريمة: قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] البلد"14-15"

فالمصدر في هذه الآية الكريمةهو كلمة –إطعامٌ– بالتنوين.

فإطعامٌ : خبر معطوف على "فكٌّ" خبر لمُبتدأ مَحذُوف

يتيمًا: مفعول به لإطعام.[2]

فنجد هُنا أنّ التّنوين قد أثَّر في المصدر لكي يعْملَ في معْمُولِه–يتيماً–

يُورد لنا الدكتور عوض مرسي جهاوي بيتا للشاعر جرار الأسدي، ورد فيه المصدر منونًا كالآتي:

[بضربٍ بالسُيُوفِ رؤوسَ قومٍ * * * أزلْنَا هامَهُنَّ عن المقِيلِ].

[1]– ينظر: المرجع السابق،شرح ابن عقيل، ج1، ص94.

[2]–أحمد عبيد الدعاس–أحمد محمد حميدان–إسماعيل محمود القاسم:إعراب القرآن الكريم،دار النمير والفرابي للمعارف، دمشق، ج30، مج3، ط1، 1425هـ، 2004م، ص449.

فكلمة – ضربٍ– هي المصدر في هذا البيت وقد جاءت منونة أثرَّت في معمولها – رؤوس– التي وقعت مفعولا به، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا هو مذهبُ البصريِّين، أمَّا الكوفيِّين فإنهم يُنكرون عمل المصدر المنَّون وقالوا: "إنْ وقعَ بعدهُ مرفوعٌ أو منصوبٌ فبإضمارِ فعلٍ يُفسر المصدر من لفظِه."[1]

وقد حدَّد –ابن يعيش– وجه الشبه بين المصدر المنَّون والفعل؛ وهو التنكير الذي جلَبهُ التنوين، بأن جعلَهُ موافقًا للفعل في المَعْنىَ، وإن كان في اللفظ من زيادة الأسماء.[2]

ويذكُر– السيوطي– سببًا آخر لاقتراب المصدر المنَّون من الفِعل؛ وهو أنَّ فيه شبهًا بالفعل المُؤكدِّ بالنُون الخفيفة، ويبدو أنَّ الشبه هُنا شكْلِي، بدليل حصرِه بالنُون الخفيفة، وهي ساكنة كالتَّنوين، فضلاً عن أنَّها قد تُكتَب في الخطِّ على صُورته عند نيَّة الوقف.

ومن هُنا أضحىَ عنصر التَّنوين يُمثِّل ثراء تركيبيًّا ودلاليًا هامًّا.

المطلب الثاني:اسم الفاعِل المنَّون

أمّا اسم الفاعل فقد شغَل حيِّزًا مهِّما من الدرس النحوي قديمًا وحديثًا، فلم نَنْسَ جعْل الكُوفِيِّين له قسيمًا للماضي والمُضارع عندما أسمَوْه (الفعل الدائم)، كما ذهب الدكتور –تمام حسان– إلى جعْلِ الصفة واسم الفاعل منها، قسمًا قائمًا بنَفسه.[3]

وقد حظِيَت ظاهرة تنوينِه باهتمام واضحٍ، إذ درسها النُّحاة من جهة اشتراكها في الدّلاَلة على المعْنى الذي يُؤديه اسم الفاعل، وهو في سيَّاق تركيبٍ نحوِي معيَّن فضلاً عن أثرِها في تحديد زمنِه، الذي يُؤهِّله ليكُون لفظًا عامِلاً عملَ الفعل.

---

[1]– ينظر :المرجع السابق،ظاهرة التنوين في اللغة العربية،ص128.

[2]– ينظر: المرجع السابق، شرح المفصّل، ص60.

[3]– ينظر :المرجع السابق،اللغة العربية معناها ومبناها،ص103.

قال سيبويه:"هذا بابٌ من اسم الفَاعِل الذي جرَى مجْرَى الفِعل المُضارع في المفعُول في المعْنَى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعلُ) كان نكرةً منَّونًا"[1]

يُفهم من هذا النَّص ما يأتي:

1. أنّ اسم الفاعل يَجري مجرَى الفعل المُضارع في المعْنَى، وهو الدَّلالة على وُقوع الحدث في الحال أو الاستقبال، بحسب الاستعمال.

2. إنَّ الذي يجعلُ اسم الفاعل مشَّبهًا بالفعل المُضارع في الدَّلالة على الحالِ أو الاسْتِقبَال هو تنكيرُه من جِهة، وتنوينهُ من جِهة أُخرى .أمّا التنكيرُفقرينةٌ ترجِع إلى المعنى تُقرِّب اسم الفاعل من الفِعلية لأنَّ الأفعال نَكِرات بإجماع النُحاة على حدِّ تعبِير الزّجاجِي[2]

أمَّا التَّنوينُ فقرينةٌشكليّة، تُرشِّح اسم الفاعل للحالِ أو للاستقبال؛ ليكوُن عاملاً على سبيل التشبيه بالفعل المضارع تحديدًا.

قال سيبويه: "هذا ضاربٌ زيداً غداً" فمعناهُ وعملُه مثل: (هذا يضربُ زيداً السَّاعةَ)،فهذا جرى مجْري الفعل المضارع في العَمَل والمَعْنَى مُنَّوناً".[3]

أفلا تُلاحظ هُنا أنّ التّنوين هوَ عُنصر الربْط بين نوْعينِ من الأساليبِ أحدُهما :(هذا ضاربٌ زيَدًاغداً) وثانيهما: (هذا يضرِبُ زيداً غداً)، وفيه تبرز الدّلالة على الزمن المُستقبل.

وقد يُحذف التّنوين من اسمالفاعل تخفِيفًا، ويُضاف إلى ما بعدَه إضافةً غيرُ محْضَة وهي المسّماة بالإضافة اللفظيّة ،ولذلك لا يكوُن التنوين إلا نكرةً.[4]

---

[1]–المرجع السابق ، الكتاب،ج1، ص164.

[2]–ينظر :المرجع السابق،الإيضاح في علل النحو،ص 119.

[3]–المرجع السابق:الكتاب،ج1، ص164.

[4]–المرجع السابق:ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ص128.

وإذا كان التّنوين قد غَدا شرطًا أساسيًا لعملِ اسم الفاعل سواءٌ كان التَّنوين موجودًا حُكمًا أم حقيقةً، فإنّه في هذه الحالة قد أفادَ الدّرس اللُغوي تركيبًا .وسنرى في العنصر الآتي كيْف يفيدُه تركيبًا ثم دِلاليًا.

"حدّث المرزباني عمن سمِع الكَسائِي يقول: اجتمَعْتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعَل أبُو يوسف يذُم النّحوَ فيقول: فقلْتُ وأردْتُ أن أعلِّمهُ فضْلَ النّحو: ما تقول في رجُلٍ قال لرجُل: أنا قاتلٌ غلامكَ، وقال له آخر: أنا قاتِلُ غلامِكَ، أيُّهما كنت تأخُذ بِه، فقال أخذهُما جميعًا،فقال له هارون أخْطأتَ. وكان له علمٌ بالعربية فقال: الذي يأخذ بقَتْلِ الغُلام هو الذي قال: أنَا قاتلُ غلامِك بالإضافة لأنه فعل ماضٍ، فأمّا الذي قال أنا قاتلٌ غلامَك بالإضافة فإنه لا يُؤخذُبه لأنّه مستقبل لم يكُن بَعد.[1]

ولعلّ مانخرجُ به من هذه القصّة أنّ اسم الفاعل عندما يكُون منَّونًا فإنّه يدل على المُستقبل ويدل على المُضِّي عندما يكون مُضافًا.

المطلب الثالث:الصفة المشبهة

يُورد –عبّاس حسن– في كتابه النحو الوافي أمثلةً للصفة المشّبهة ،فيقول في وصف –أبي نُواس– مِن قِبل أحد الأدَباء القُدامى:" عرفتُه جميلَ الصُّورة، أبيضَ اللّونِ، حُلوَ الابتسامة" ويحاول أن يفرِّق بينهُما وبين اسم الفاعل في الثُّبوت والدَّوام فيقول: "إنَّها تُلازم ذلك الثُّبوت المعنوي العام الموصوف ودوامه فالجمال مثلا لا يفارق صاحِبهُ وإن فارقَه فزمنُ المفارقة أقصرُ من زمن المُلازمَة..."[2]

فالصِّفة المشبهة هي صفة مشتَّقة تُؤخذ مِن الفعل، لتدّل على حدثٍ ثابِت في الموصوف ثبوتًا ملازمًا له؛ أي تدّل على معنًى قائم بالموصوف على وجه الثُّبوت، وهي

[1]– المرجع السابق، مقال النحويين في ظاهرة التنوين، ص61.

[2]– ينظر:المرجع السابق، النحو الوافي ، ص282.

تختلف عن اسم الفاعل في كونِها تدّل على الثبوت عكسه، هو الدّال على التغيير. في حين شُبِّهت باسم الفاعل لأنها تُثَّنى وتُجمع وتذّكر وتؤنَّث، ويجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبيه بالمفعول به.[1]

أمّا عن عملهافي معمولِها، فإنّها حين تكون مجردة من (أل) تنّون لأجلِ أن تعمل عملَ اسم الفاعل المتّعدي، فتَرفَع بذلك فاعلها وتنصِب مفعولهَا فنقول:[زيدٌ حسنٌ الوجهَ]، ففي – حسنٌ– ضمير مرفوع هو الفاعل،–والوجهَ– منصوب على التشبيه بالمفعول به.

ومن هُنا يتضِّح لنا أنّ التّنوين يكون شرطًا في عمل اسم الفاعل، والمصدر المنّون، والصفة المشبهة لكي تعمل وتؤثِّر في معْمُولاتِها، إذا كان كلٌّ منها مجردًا من (أل)، وقد اقتَصرنا على هذه المشتقات الوصفيّة لأنّ [اسم المفعول وأفعُل التفضيل] لهما نفسُ العمل عند التّنوين أي يرفعان فاعلاً وينصبان مفعولاً.

ونخلُص بذلك، إلى أنّ ظاهرة صوتية مثل التّنوين لها علاقةٌ كبيرة بهذه الأبواب النّحوية، ومن هُنا فإنّ الدرس اللغوي لا يُمكن أن يُفهم جُزؤه دون كلِّه، وبالتالي تتظافر المستويات اللغوية بما فيها الصوتية والصرفية والتركيبية لفهم المعنى الدلالي للمادة اللغوية.

المبحث الثاني :*التنوين والأبواب النحوية*

كما أسلفنا بالذكر، فالتّنوين قد يكون جزءاً من بناء التركيب نفسه، وجزءاًمن نظرية العامل أيضا. باعتباره شرطا تلتزم به بعض الأبواب النحوية كي تُؤثر في معمولاتِها، إلاّ أنّ هُناك بعض العوامل قد لا يدخل في معمولها التّنوين، ومن ذلك ما سنحاول أن نعرضه في هذا المبحث.

[1]– ينظر :المرجع السابق،ظاهرة التنوين في اللغة العربية،ص129.

المطلب الأول –إسم لا النافية للجنس من حيث التّنوين وعدَمِه:

قبل التطرُّق لحكم صفة الاسم من جهة التّنوين لا بدّ من معرفة عملها يقول ابن مالك:

[عَملَ إنَّ اجْعَلْ (لا) في نكرة * * مفردةً جاءتك أو نكرة].

فإذا لم يُقصَد بالنكرة التي بعدها استغراقُ الجنس صحّ أن تُحْمل على –ليس– وإذا قُصِد بها استغراق الجنس صحّ أن تُحمَل على (أنّ) فتنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها.[1]

وللتّنوين صلة بباب (لا النافية للجنس)، ذلك أنّ اسمها ينوَّن في حالة كونه لفظا عاملا فيما بعده، نحو: (لا حَسنًا فِعلُه مذمومٌ)، و(لا طالِعًا جبلاًحاضرٌ)، ويبدو واضحًا ارتباط التنوين باللفظ العامل، ومثل ذلك تعلق اسم (لا) بعطف بما بعده، نحو (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا)، ويسمي النّحاة هذا اللفظ العامل المنوّن الشبيهَبالمضاف(ممطولاً)؛ أي ممدودًا، وحكمه النصب مع التّنوين فيكون عندئذٍ مُعربًا.[2]

في حين أثَار تركُ تنوينِه (اسم لا النافية للجنس) جدلاً بين النّحويين، فراحوا يبحثون عن علّة ذلك، فذهب (ابن كيسان) إلى أنّه تُرك إجراءً له مجرى اسم(لا) للمفرد المبني، ورأى (ابن مالك) أنّه جاء على التشبيه باسم (لا) المضاف لا بناءً، وأجاز البغداديُون بناءَه إن كان عاملا في ظرف أو مجرور، لنجد –السيوطي– ذكر أن الكوفيين أجازوا بناءه دون أن يشترطوا شيئًا.[3]

وواضحٌ أن بناءه هو الذي استدعى حذف التّنوين منه.

---

[1]–المرجع السابق، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،ج2،ص129.

[2]–ينظر:المرجع السابق، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ص313.

[3]–ينظر:المرجع السابق، همع الهوا مع،ج1،ص471.

اختلفوا كذلك في تفسير مُوجب بناء اسم (لا) عندما يكون مُفردًا؛ أي ليس مُضافا ولا شبيهًا به، وهو ما أدّى إلى حذف التنوين منه، فمنهم من قال لتضمّنِّه معْنى (مِن)، وقيل كذلك لتضمنِّه معنى اللام الاستغراقية، في حين ذهب آخرون إلى أنه مُعرَب، وحُذف التّنوين منه تخفيفًا لا بِناءً.[1]

لنجد السبب في حذف التّنوين عند الدكتور– إبراهيم السامرائي– صوتيًا وهو المحافظة على الوحدة الصوتية الموسيقية المتكوِّنة من (لا) واسمها.[2]

وإذا كانت الصفة تتبع الموصوف في أحكامه، فإن التّنوين يُصبح من مظاهر هذه العلاقة، فإذا وُصف اسم(لا) دون وجود فاصل بين الصفة والموصوف جاز تنوينُهُما، فنقول: (لا غلامَ طريفًا لك)، أو نقول:(لا غلامَ ظريفَ لك)، ذلك أن ثبات التّنوين يدل على جعل "الاسم ولا" بمنزلة اسم واحد من جهة ،وجعل الصفة بمنزلة ذلك الاسم من جهة أخرى، أمّا حذفُه فيدّل على أنّ الموصوف وصفته هما اللّذان أصبَحَا بمنزلة اسم واحد.

في حين أنّه إذا تعددت الصفة جاز التنوين في الصفة الأولى، أما الثانية فلابد من التنوين، لانعدام إمكانية جعل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد، فإن فصل بين الموصوف وصفته، وجب تنوين الصفة عند نصبها، نحو: (لا رجلَ اليوم ظريفاً) لعدم جواز جعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد مع الفصل.[3]

أما إذا تكرر اسم (لا)، فصار وصفا جاز تنوين الاسم المكرر، فنقول (لا ماءً ماءً بارداً)، أو (لا ماءَ ماءَ بارداً)، مع مراعاة وجوب تنوين بارد، لأنه وصف ثان.[4]

---

[1]–ينظر:المرجع السابق ، شرح الرضي على الكافية،ج2،ص155.

[2]–ينظر: المرجع السابق ، فقه اللغة المقارن،ص145.

[3]–ينظر: المرجع السابق ،الكتاب،ج2،ص288–289.

[4]–ينظر:المرجع نفسه،ص289.

المطلب الثاني-*المُنادى والتنوين*

من الأبواب النحوية التي لا يدخلها التنوين وذلك تحت شروط بينها:

أن يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة لأنه في هاتين الحالتين يكون مبنيًا على الضّم أو ما ينوب منابة ولا ينون حينئذ إلاّ عند الضرورة الشعرية فيباح تنوينه مع بقاء ضمته.[1]

-ويذهب الدكتور إبراهيم مصطفى مذهبا آخر إذ يقول: "المتكلم عندما ينادي شخصا، فإذا كان يقصد إلى معنى مثل (يا محمد) وجب عليه ترك التنوين لأن التنوين يتعارض مع التعريف ولما كان المنادى ليس مسندا إليه من حقه أن ينصب فتقول (يا محمد) غير منّون".[2]

هذا بالنسبة لرأي إبراهيم مصطفى في عدم تنوين المنادى إلا أن هذه النظرة قد خالفها آخرون في اعتقالهم أنه يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع ثم اختلف هل الأوْلى بقاء ضمِّه أو نصبِه.[3]

ومن الأمثلة التي ورد فيها التنوين للمنادى في العلم المفرد قول الأحوص:

[سلام الله يا مطرٌ عليها * * وليس عليك يامطر السلام]

ومثال النصب قول المهلهل:

[ضربت صدرها إلى وقالت * * * يا عديًّا لقد وقتك الأواقي.]

---

[1]-ينظر: المرجع السابق ، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ص132.

[2]- المرجع السابق ، مقال النحويين في ظاهرة التنوين، ص144.

[3]- المرجع السابق ،همع الهوامع،ج1، ص173.

أما إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة نحو قولك: "يا عاقلاً تذكر لقاء الله" أو كان شبيها بالمضاف نحو: قول شوقي:

يا طالبًا لمعالي الملك مجتهدًا * * *خُذها من العلم أو ُخذها من المال.

في حين لا يدخل التنوين المنادى إذا كان مضافا، نحو قولك: يا تلميذ المدرسة ذاكر دروسك، وذلك لإضافته، فينصب ولا ينون.

مما تقدم نرى أن المنادى ينون في حالتين، ويمتنع تنوينه في ثلاث حالات اثنين منها للبناءاء، والأخرى للإضافة.

المبحث الثالث – التنوين والصرف :

الصرف: هو التنوين على مذهب المحققين، والمقصود بالتنوين هذا : تنوين التمكين على الرأي المشهور ، يقول ابن مالك: [1]

[الصرف تنوين أثر مبنيا * * * معنى به يكون الاسم أمكنا].

أي أن التنوين دلالة على معنى يكون الاسم به أوثق في الدخول ... باب الاسمية ومعنى المنصرف مأخوذ من الصريف، بمعنى الصوت، أو من الصرف بمعنى الخالص أو من الانصراف بمعنى الرجوع، وكأنه بالنسبة إلى غير المنصرف انصرف عن شبه الفعل، أي رجع.[2]

فالصرف هو التنوين، تقول: كتابٌ، لأنه اسم مصروف[3]

ولقد انتهى درس النحويين لهذه الظاهرة إلى تقسيم الاسم على منون (منْصِرف) أو متمكن أمكن. وغير منون (غير منصرف) أو متمكن غير أمكن ولما كان أغلب الأسماء

[1]–المرجع السابق، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص320.

[2]– ينظر:المرجع السابق، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 506.

[3]– المرجع نفسه، ص506.

منصرفا فقد حكموا على الاسم المنصرف اعتمادا على نظرية الأصل والفرع بأنه أصل، وعلى هذا فإنهم لم يبحثوا عن علة تنوينه، بل اهتموا بدراية نوع التنوين فيه، وببيان وظيفة كل نوع ودلالته في حين انصب جهدهم على دراسة أسباب حرمان الاسم من التنوين، لكونه فرعا بحسب تلك النظرية، والعلل المانعة من تنوين الاسم تسع جمعها ابن مالك في قوله:[1]

[عدلٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ * * وعُجمةٌ ثم جمع تركيب

والنون زائدة من قبلها ألفٌ* *ووزن فعلٍ وهذا القول تقريب.

فالاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة بدلا من الكسرة ولا ينون.[2]

المطلب الأول – ما يُمنع من الصرف لعلة واحدة وهو قسمان:

1: الاسم الذي ينتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

–أما المقصورة مثل: دعوى، بشرى.

– أما الممدودة مثل: صحراء، حسناء.

وألف التأنيث المقصورة: ما كانت آخر الاسم دالة على التأنيث مفتوحا ما قبلها

–وألف التأنيث الممدودة، في تصور النحاة ألفٌ في آخر الكلمة قبلها ألف فقلبت الثانية همزة، ولهذا سميت ممدودة لأنها في الحقيقة مع الألف سابقة عليها بحرف مد طويل تنطق مع امتداد النفس.[3] يقول ابن مالك:

فألف التأنيث مطلقا منع * * * صرف الذي حواه كيفما وقع.

2– **صيغة منتهى الجموع** :هو الجمع الموازن في حركاته وسكناته ل(مفاعلَ ومفاعِيل) بفتح الحرف الأول وثالثه ألف يليها كسرٌ ملفوظ به أو مقدر، وإنما سمي هذا الجمع بهذه التسمية لسببين:

---

[1]– المرجع السابق، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص321.

[2]– ينظر: المرجع السابق، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ص141.

[3]–ينظر: المرجع السابق، النحو الوافي، ج1، ص38.

_ أنه لا يمكن جمعه بعد ذلك بخلاف رجال مثلا فإنه يمكن جمعه، فيقال- رجالات- فهذا النوع من الجموع نهاية الجمع ولا جمع بعده.

_ أنه جمعٌ يأتي على صورة لا يمكن أن تتحقق في المفردات فلا يمكن أن تجد في المفردات، كلمة مماثلة في وزنها للكلمات التي تأتي في وزنها للكلمات التي في هذا الجمع فكأنما هو غاية الجموع.

قال ابن مالك:[1]

وكن لجمع مُشبه مفاعلاَ * * أو المفاعيلَ بمنعٍ كافلاَ
وذا اعتلالٍ منه كالجوارِي * * رفعًا وجرٍّ كسَاري
ولسراويلَ بهذا الجمع* * شبهٌ اقتضَى عُمومَ المَنعِ.
وإنْ به سُمي أو بما لحِق * * به فالانصراف منعُه يحق.

المطلب الثاني: ما يمتنع صرفه لعلتين وهو نوعان:

1- ما يُمنع من الصرف لكونه صفة علما مع علة أخرى.

2- ما يُمنع من الصرف لكونه صفة مع علة أخرى

وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على النوع الأول، بما أنه الأكثر حضورا في القرآن الكريم، وهذا من خلال بحثنا عن العلل المانعة من الصرف في الأعلام القرآنية وجدنا أنها خمسُ علل وهي كالآتي:[2]

[1]- المرجع السابق، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج22، ص322.

[2]-عبد العظيم فتحي خليل الشاعر، الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، مكتبة الآداب جامعة الأزهر، ط1، القاهرة، مصر، 1425هـ، ص21.

*العلمية *العُجمة *التأنيث بغير الألف *وزن الفعل *زيادة الألف والنون.

***العلمية مع وزن الفعل:** المقصود بوزن الفعل أن تأتي أسماء الأعلام على وزن خاص بالأفعال، ولا يكون في الأسماء مثل: سبّح، فإن وزن الفعل (فعَّل) لا يكون إلا في الأفعال.

أو أن تأتي أسماء الأعلام في أولها زيادة تكون في الأفعال عادة، مثل حروف المضارعة: [الهمزة، النون، الياء، التاء] وأن يكون على وزن يأتي في الفعل وإن لم يكن خاصا به.[1]

***العلمية والعجمة:** يمتنع الاسم من الصرف أيضا، للعلمية والعجمة، وذلك بشرطين:

-أن يكون علما في اللغة الأعجمية، وأن يكون العلم زائدا على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسماعيل.[2]

***العلمية والتأنيث:** إن العلم المؤنث يمنع من الصرف في جميع حالاته إلا إذا كان تنائيا، أو كان ثلاثيا ساكن الوسط، بشرط ألا يكون أعجميا، ولا منقولا من مذكر، فإنه في هاتين الحالتين فقط، يجوز الصرف وعدمه.[3]

*العلمية وزيادة الألف النون: إذا كان الاسم علما على وزن (فعلان) مفتوح الفاء أو مكسورها، أو مضمومها منع هذا الاسم من الصرف سواء كان هذا العلم لإنسان أو لغيره.[4]

وقد لاحظنا أن أكثر الأعلام الممنوعة من الصرف ورودا في القرآن الكريم هي تلك التي تمنع من الصرف لكونها أعجمية وتبلغ ثلاثة وثلاثين علما.

---

[1]- المرجع السابق، ص22.

[2]-ينظر:المرجع السابق، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ص120_121.

[3]- المرجع نفسه، ص 120.

[4]- المرجع نفسه، ص 108.

وتلي هذه الأعلام من جهة الكثرة ما منع من الصرف للعلمية والتأنيث بالتاء ملفوظة أو مقدرة، وتبلغ خمسة عشرة علما.

-والأعلام التي منعت للعلمية ووزن الفعل هي: أحمد، يعوق ، يغوث.

-وأقل الأعلام ورودا هو المزيد بالألف والنون فلم يرد فيه إلا رمضان[1]

وسنقتصر في هذا الجزء على ما ورد منها في الربع الأخير من القرآن الكريم.

- ﴿: وهو علم لجهنم دار العقاب في الآخرة، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.[2]
- ﴿:وهو علم للنار، وهي خبر إنّ.[3]

***إبليس:**﴿

﴿: علم للجني الذي لم يسجد لآدم مع من سجد من الملائكة، والقول الراجح فيه أنه أعجمي وليس بعربي.

وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.[4]

***ثمود:** قوله تعالى:﴿

﴿

[1]-المرجع السابق، الأعلام الممنوعة من الصرف في التراث العربي، ص 21.

[2]-المرجع نفسه، ص44.

[3]-المرجع نفسه، 53.

[4]-المرجع نفسه، 56.

﴿ سورة الشعراء. منع صرفه للعلمية والتأنيث، لأنه علم قبيلة عربية سميت باسم أبيها الأكبر.

وثمود فاعل للفعل المتقدم، وقد لحقت الفعل علامة التأنيث لأن-ثمود- مؤنث باعتباره علما للقبيلة.

***داوود:** قوله تعالى:

﴿....

﴿سورة ص. علم للنبي المعروف الذي آتاه الله الزبور، وبعثه إلى بني إسرائيل، وهو علم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة واستحق المنع من الصرف لزيادته على ثلاثة أخرى. [1]

***طوى:** قوله تعالى:﴿

﴿ سورة النازعات.قرأها الجمهور لا تنوين على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث بتأويل البقعة أو للعدل عن طاوٍ، أو العجمة.[2]

وفي الربع الأخير من القرآن الكريم وردت أسماء منونة على الرغم من توافر علتي منع الصرف فيها وذلك في: سورة الإنسان في الآيات4-15-16 في قوله تعالى:﴿

[1]- المرجع السابق، الأعلام الممنوعة من الصرف في التراث العربي، ص 63.

[2]-التصريح والتنوير، ج29، ص75.

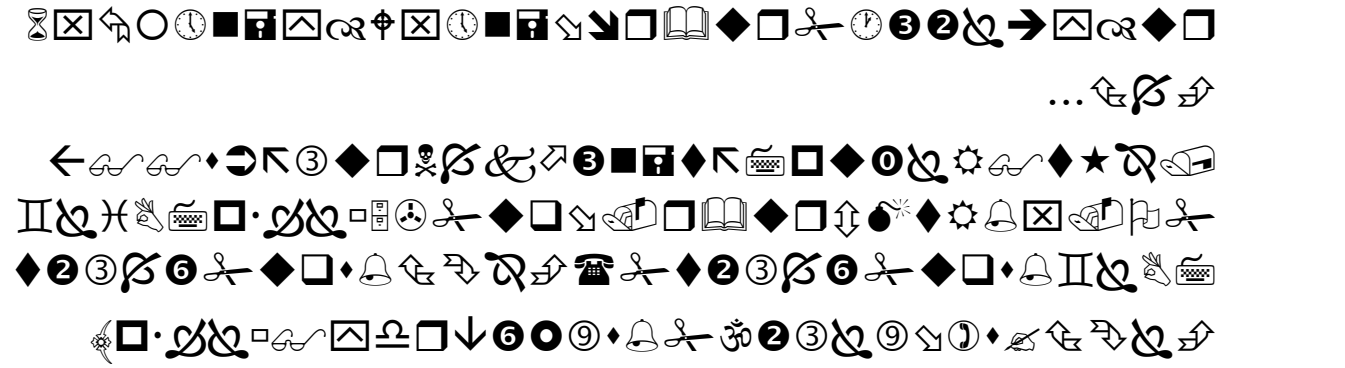

وقد فسر النحويون وجود التنوين في هذه الأسماء على النحو الآتي:

*يرى الزمخشري أن التنوين في (قواريرا) الأولى جاء بدلا من ألف الإطلاق لأنها فاصلة، أما في الثانية فكان لأجل الاتباع للأول.

ورأى أن التنوين في- سلاسل- بدلا من ألف الإطلاق أيضا.[1]

وذهب كثير من النحاة منهم الاستراباذي إلى أن -قوارير- صُرف للتناسب فهو يقول: (وإنما صرف لتناسب أواخر الآي في هذه السورة، لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها كل كلام مسجع).[2]

-في حين أن الأخفش فيرى أن صرف ما لا ينصرف مطلقا موجز في لغة الشعراء لأن الضرورة تلجئهم إلى ذلك، فتمرنُ ألسنتهم عليه، فينتهي الأمر بهم إلى صرف ما لا ينصرف، وعلى ذلك فسر التنوين في نحو: (سلاسلاً وقواريراً).[3]

يتضح مما تقدم أن التنوين في نحو: (سلاسل، قوارير) له فائدة صوتية عندما يكون في سياق الكلام المسجوع أو المنظوم، لكنه يسمى في الشعر (تنوين الضرورة)، وفي القرآن الكريم(تنوين التناسب)، وسبب الاختلاف في التسمية مع الاتفاق في الوظيفة ليس بخفي،

[1]-ينظر: الكشاف، ج 4، ص 198.

[2]-شرح الرضي على الكافية، ص 108.

[3]-المرجع نفسه، ص 107.

لذلك فإن استعمال مصطلح الضرورة في توجيه اللفظ القرآني غير مستساغ، لقدسية ذلك اللفظ وفصاحة عباراته وتراكيبه.

وخلاصة القول أن النون الساكنة التي تسمى التنوين لا تلحق الاسم حين يكون على شيء من الثقل، إم بكثرة حروفه، ووجود الزيادة فيه سابقة على النون وإما لكونه يتصرف في بعض ما يختص به الاسم تصرفا شبها بتصرف الأفعال.